

معترفة بضرورة تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن ، معتقدة أن تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة هو شرط مسبق لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة ، ومقتنعة أن مشاركة الشعب الفلسطيني ضرورية في أية مجهودات ومداولات تهدف الى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ،

١ - تطلب من مجلس الأمن أن يبحث وان يتخذ القرارات والاجراءات الضرورية من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤٣ (الدورة التاسعة والعشرون) .

٢ - تدعو الى دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثلة للشعب الفلسطيني للمشاركة في كافة الجهود والمداولات والمؤتمرات حول الشرق الأوسط ، والتي تعقد تحت اشراف الأمم المتحدة ، على قدم المساواة مع كافة الأطراف ، طبقا للقرار ٢٤٣٢ (الدورة التاسعة والعشرون) .

٣ - تطلب من السكرتير العام أن يخبر رئيسي مؤتمر السلام في الشرق الأوسط بهذا القرار المالي وأن يتخذ الخطوات الضرورية لضمان دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمال المؤتمر وفي كافة الجهود الأخرى من أجل السلام .

٤ - تطلب من السكرتير العام أن يقدم تقريرا حول هذا الموضوع الى الجمعية العامة في أسرع وقت ممكن .

ولم يأت النص النهائي دفعة واحدة وبدون اجتماعات مطولة ومكثفة ومحتدة النقاش في بعض الحالات ، فكان من الصعب مثلا أن نحول دعوة المشاركة في جنيف الى دعوة المشاركة لتنفيذ القرار ٢٤٣٦ . كما كانت هناك مناقشات طويلة بين وفد منظمة التحرير الفلسطينية ووفد الجمهورية العربية السورية من جهة ، ووفد مصر من جهة أخرى . فقد تقدمت سوريا باقتراح مشروع قرار على المجموعة العربية كان من المستحيل ان ينجح في الأمم المتحدة . وقد قال مندوب سوريا الدائم لدى الأمم المتحدة السيد موفق العلاف ان ورقة العمل هذه هي نتيجة اتفاق سوري - فلسطيني على اعلى المستويات . ومع تحبيدنا لورقة العمل هذه الا أنه كان من غير الممكن التفكير بها في هذه الدورة وفي ظروف المعطيات الدولية والعربية القائمة ، ولانها بالإضافة الى ذلك جاءت متأخرة من حيث التقديم . وقد قامت اتصالات مكثفة ونقلت الخلافات العربية من داخل المجموعة الى مجموعة عدم الانحياز ومجموعة الدول الاسلامية مما خلق بلبلة وعدم وضوح كان لهما أثر سيء على العمل العربي في الدورة الماضية .

وعندما تم الاتفاق على صيغة مقبولة نسبيا مع تحفظ وفد م.ت.ف على الفقرة الثانية من المشروع المعدل (لان وفد منظمة التحرير لا يمكن له ان يتصرف في موضوع من دون العودة للمجلس الوطني الفلسطيني) قبلت مصر بالنصيغة النهائية المعدلة بعد ان كانت قد قدمت مشروع قرارها تؤيدها في ذلك دولتان عربيتان فقط هما السودان وعمان . وتبنت مشروع القرار المعدل غالبية الدول العربية باستثناء ليبيا والعراق وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وتم التصويت على هذا القرار في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ .

وأما القرار التاريخي الذي سبق للجنة الثالثة ان اتخذته في ١٧/١٠/١٩٧٥ والذي تم التصويت عليه أيضا في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ المتعلق بادانة الصهيونية بكونها شكلا من أشكال العنصرية ومن التمييز العنصري فقد كان له أيضا مجال واسع من الاخذ والرد في داخل المجموعة العربية التي اجتمعت أكثر من مرة سواء كان ذلك بكافة اعضائها او بلجنة فلسطين الفرعية المصغرة . وقد كان البعض يسعى لادخال تعديلات على هذا القرار تثبتق من مواقف اما مبدئية عند البعض واما نتيجة ارضاء